فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية

أ.دين مختارية *

تاريخ الاستلام: 2017/12/03 تاريخ القبول: 2018/09/26 تاريخ النشر: 2018/10/15

الملخص:

اكتسبت السياسة المالية في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة وخصوصاً بعد أن ازداد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكان من نتيجة ذلك زيادة الآثار التي تخفلها السياسة المالية على الاقتصاد، ولقد ارتبط مفهوم السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي بتطور مفهوم الدولة بدءا بالدولة الحارسة (عند التقليديين) ثم الدولة المتدخلة (عند الكنزيين) ثم الدولة المنتجة والمخططة (عند الاشتراكيين) وصولا إلى الدولة الموجهة (المدرسة الحديثة)، وفعالية السياسة المالية أي مدى قدرتها على التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي ومواجهة المشاكل والأزمات الاقتصادية، وهذا باستخدام وسائلها المختلفة إلا أن أهمية السياسة المالية ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تختلف حسب النظام الاقتصادي والسياسي السائد في المجتمع وأيضا حسب مستويات التطور والتقدم الاقتصادي للبلد، فالسياسة المالية في الأنظمة الاقتصادية الحرة تختلف فعاليتها عن السياسة المالية المطبقة في الأنظمة الاشتراكية، وكذا في البلدان النامية .

الكلمات المفتاحية: فعالية السياسة المالية، التنمية الاقتصادية، الاستقرار الاقتصادي، العدالة الاجتماعية.

Abstract:

Recently, the financial policy acquired a great importance especially, when the state intervention increased in the economic activity. Consequently, this policy has various effects on the economy. The concept and the role of the financial policy in the economic activity are related to the evolution of the concept of state, at the beginning it was the guardian state for the traditionalists, then it became the intervening state for the Kinzy, and then the producing and planning state for the socialists and finally the guiding state for the modern school. The concept and the role of the financial policy are also related to its effectiveness i.e. the extent to which this policy can influence the economic activity and face the economic problems and crisis. This can be achieved through its different means.

However, the importance and the role of this financial policy in the economic and social life vary according to the prevailing economic and

* أ.دين مختارية ،كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم ، الجزائر .

political regime in the society and also according to the levels of the economic progress and development of the country. In fact, the effectiveness of the financial policy in the free economic regime differs from the one which is applied in the socialist regimes and it also differs from the one which is applied in the developing countries. All in all, the financial policy contributes in the realization of the social justice and the economic development and stability through the adaptation of its tools.

Key Words: Financial policy effectiveness, economic development, economic stability, social justice.

مقدمة:

السياسة المالية تعتبر رقما مهما في معادلات التنمية الاقتصادية و التنمية الشاملة و المستدامة ،لما لها من تأثيرات صرحية و ضمنية في النسيج الاقتصادي و الاجتماعي ،فيمكن مثلا استخدام الإنفاق العمومي والاستدانة العمومية و الاقتطاعات الضريبية كوسائل تحفيز أو تثبيط للطلب الكلي فضلا عن استخدامها في تشجيع الاستثمارات المباشرة و غير المباشرة و كذا دفع حركية الأسواق و تمويل الخزينة العمومية وتتجلى الحاجة للسياسة المالية أكثر في وقت الأزمات و الاضطرابات الاقتصادية علما أنها تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية و تساعد مساعدة أكيدة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها ،و أخيرا تستطيع السياسة المالية أن تلعب دورا رياديا و فعالا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان استمرارية عجلة التنمية.و لهذا سنحاول من خلال هذه المقال التطرق إلى الدور الذي تقوم به السياسة المالية في تحقيق الأهداف السالفة الذكر و ذلك بطرح الإشكالية الجوهرية التالية :

ما هي فعالية السياسة المالية لتحقيق كل من التنمية والاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نقسم المقال إلى ثلاثة محاور كالآتي:

المحور الأول: السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المحور الثاني: السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المحور الثالث: السياسة المالية والعدالة الاجتماعية.

المحور الأول: السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

1/تعريف التنمية الاقتصادية: –كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو

السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع، ويقصد بعبارة (عملية) هنا تفاعل مجموعة قوى معينة، خلال فترة زمنية طويلة، مما يؤدي إلى حدوث تغييرات جوهرية في بعض متغيرات معينة في الاقتصاد الوطني.[1]

–إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.[2]

–وسيلة وأداة للتكامل والاستقلال الاقتصادي، كما أنها فجوة لتقليل الفجوة الاقتصادية "[3]

–تغيير بنياني ينبثق عن دفعة قوية وذلك على أساس من إستراتيجية ملائمة [4]

–العملية الهادفة إلى تحسين مستويات المعيشة لسكان الدول النامية، عن طريق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والذي لا يمكن أن يتحقق حتى تكون عملية التنمية الاقتصادية فعالة وحقيقية من وجهة نظر علم الاقتصاد إلا من خلال زيادة دور الصناعة والتصنيع في النشاط الاقتصادي لهذه الدول مقارنا بدور القطاع الزراعي والتقليدي فيه.[5]

فبالتالي إن للسياسة المالية دورا إيجابيا لتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، لذلك تسعى الدولة لتوفير كافة الإمكانات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، كما يجب عليها أن تتجنب الوسائل التمويلية التضخمية وتعتمد على المدخرات الوطنية.

2/مصادر تمويل التنمية الاقتصادية : تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية و تلعب السياسة المالية و خاصة في الدول النامية ،دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية ،و زيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع ،و تستخدم الدولة كل الوسائل و الإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف ،و ترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج و الخطط التي تتبناها و التي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها .

[1] مسعود دراوسي ،**السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ،أطروحة دكتوراه ،حالة الجزائر 1990–2004 ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2005–2006 ،ص 90–91

[2] علي لطفي ،**التنمية الاقتصادية** ،مكتبة عين الشمس ،القاهرة ،1980 ،ص185 .

[3] بشار يزيد الوليد ،**التخطيط و التطوير الاقتصادي** ،دار الراية للنشر و التوزيع ،الأردن الطبعة الأولى ، 2008 ،ص116 .

[4] محمد زكي شافعي ،**التنمية الاقتصادية** دار النهضة العربية ، 1980 ،ص7 .

[5] فرهاد محمد علي الاهدن، **التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي**، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، بدون تاريخ نشر،ص6 .

2-1/الإدخار: يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري.[1]

ويمكن للسياسة المالية أن تساعد في تكوين الادخار بتعبئة الادخار الاختياري والاجباري، ففي حالة الادخار الاختياري يمكن إتباع السياسة المالية التالية:

أ –ميل السياسة المالية إلى فرض الضرائب على الدخول المخصصة للاستهلاك يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك بينما فرض الضرائب على الدخول المخصصة للادخار يؤدي إلى زيادته كما أن تخفيض الضرائب على التركات يؤدي إلى تشجيع الادخار، حث المشروعات على عدم توزيع جزء من أرباحها واستخدامه كاحتياطي يساهم في تمويل مشروعات جديدة، أو التوسع في أعماله وذلك عن طريق إعفاء الجزء من الأرباح التي يعاد استثمارها (الأرباح الخاضعة لضرائب مخفضة).

أما بالنسبة للادخار الإجباري والذي يعني سحب مؤقت أو نهائي من صاحب الإيراد، ويمكن للسياسة المالية أن تساهم في تشجيع تكوينه عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية، أو طرح قروض إجبارية أو سن قانون من طرف الدولة يلزم الشركة بتجنيب نسبة من الأرباح لتكوين احتياطي (الاحتياطي القانوني)، أو اقتطاع جزء من الدخول أو الثروات الخاصة على أن ترد بعد فترة زمنية محددة.

وللادخار عدة أنواع نهدف من وراء دراسة كل نوع إلى معرفة أنسب الأساليب التي تتبعها السياسة المالية للحصول على مدخرات يمكن استخدامها لتمويل التنمية الاقتصادية، وهناك مصادر داخلية وأخرى خارجية:

2-1-1/مدخرات القطاع العائلي :إن مدخرات هذا القطاع تتحدد بمجموعة من العوامل الشخصية و الموضوعية ،فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني ،و شكل توزيعه ،فالزيادة في الدخل الوطني ،و زيادة نصيب الفرد منه ينعكس ذلك في زيادة مقدرة الفرد على الادخار ،كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات في السياسة الضريبية كل هذه العوامل تحدد إلى حد كبير حجم مدخرات الأفراد ،و لهذا على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار و توجيههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة ،و عدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية و تتميز البلدان النامية بانخفاض الدخل الوطني و بالتالي انخفاض نصيب متوسط الفرد منه ،هذا بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع و هذا من شانه يضعف المقدرة الادخارية لدى الأفراد ،و مما يزيد الأمر سوءا اتجاه أصحاب الدخول المرتفعة إلى تقليد الأنماط الاستهلاكية في الدول المتقدمة و التوسع في الإنفاق الترفي،كما أن انتشار هذه الأنماط الاستهلاكية لدى فئة الأغنياء ينتقل تدريجيا عن طريق المحاكاة إلى الفئات الأخرى الأقل دخلا ،و بالتالي يخصص جزء كبير من موارد العملة الصعبة

[1] سالكي سعاد ،**دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**–دراسة بعض دول المغرب العربي– ،مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ،تخصص :مالية دولية ،2010-2011 ،ص 57.

لاستيراد السلع التي تشبع رغبة هذه الفئات ،هذا بالإضافة إلى افتقار هذه الدول إلى أسواق و مؤسسات منظمة كل هذه العوامل تجعل هذه المجتمعات تتسم بضآلة مدخرات هذا القطاع.[1]

2-1-2/مدخرات القطاع الحكومي :تنشأ هذه المدخرات نتيجة زيادة الإيرادات عن النفقات، إما بسبب ثبات الإيرادات وضبط النفقات الجارية، وإما بزيادة الإيرادات وتثبيت النفقات أو زيادة الإيرادات وتخفيض حجم النفقات أي إيجاد علاقة تبادلية بين زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات وبالتالي بإمكان السياسة المالية المساهمة في توفير مدخرات هذا القطاع عن طريق زيادة إيرادات الضرائب والرسوم، غير أن الملاحظ أن مدخرات هذا القطاع ضئيلة نظرا لتزايد حجم النفقات العامة.

2-1-3/مدخرات قطاع الأعمال :تتوقف مدخرات هذا القطاع على أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني، ففي حالة الدول الرأسمالية يتعاظم دور قطاع الإعمال، ومنه تزيد مدخرات هذا القطاع، كما أن مدخرات هذا الأخير تتوقف على طبيعة السياسة المالية التي تتبعها الدولة في فرض الضرائب فتستطيع الدولة أن تزيد من ادخار هذا القطاع بتخفيض الضرائب المفروضة عليه، كما أن إعفاء جزء أو كل الأرباح غير الموزعة والاحتياجات المختلفة التي يعاد استثمارها تساهم في رفع حجم مدخرات هذا القطاع.[2]

2-2/القروض الداخلية :إن القروض الداخلية على عكس القروض الخارجية ففي النوع الأول لا تترتب أعباء حقيقية على الموارد الوطنية ،فخدمة الدين لا تتطلب سوى تحويل الدخول من بعض الأفراد إلى البعض الآخر في المجتمع ،أما عن طريق الإصدار النقدي الجديد(التمويل التضخمي) فيقصد به إصدار نقود جديدة توجه نحو الإنفاق على مشروعات التنمية دون أن يكون لهذه القوة الشرائية الجديدة مقابل موجود في الاقتصاد من سلع و خدمات.[3]حيث تشتمل القروض الداخلية على قروض قصيرة الأجل و تصدر لمواجهة ظروف مؤقتة أي الاقتراض الحقيقي الناجم عن الادخار الاختياري لا الادخار الإجباري أو سندات التنمية.[4]

وينبغي استعمال هذه القروض لتمويل المشروعات التي تحقق ربحا في وقت مناسب حتى يمكن استخدام هذه الأرباح لخدمة الدين وفوائده.[5] ويرى البعض أن إصدار نقود جديدة وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية تسمح بمعالجة ضعف النظام الضريبي وهؤلاء يقدمون مبررات للالتجاء إلى التضخم.[6]

[1] محمد مبارك حجير ،**السياسة المالية و النقدية لخطط التنمية الإقتصادية** ،الدار الجامعية للطباعة و النشر ،القاهرة ،بدون تاريخ نشر ، ص68.

[2] مسعود دراوسي ،**السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ،مرجع سابق ،ص 95.

[3] كمال بكري ،**مبادئ الاقتصاد** ،الدار الجامعية ،بيروت ،1986 ،ص 445 .

[4] طارق الحاج ،**المالية العامة** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان ،1999 ،ص 207 .

[5] رياض الشيخ **المالية العامة** مطابع الدجوى القاهرة ،1989 ،ص 188 .

[6] باهر محمد غنم ،**المالية العامة ومبادئ الإقتصاد المالي** ،دار النهضة العربية القاهرة ،1988 ،ص 315 .

***من مبررات الالتجاء إلى التضخم** : أ-إنه يعتبر حافز على الاستثمار ،و ذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنظمين ،و منه التوسع في الاستثمار و ظهور فرص جديدة للاستثمار و هو من ناحية أخرى يؤدي إلى توزيع الدخول في صالح أصحاب الدخول المرتفعة و زيادة مدخراتهم لارتفاع ميلهم الحدي للادخار ، إلا أن هذا المبرر ضعيف بل قد يكون خطر ،حيث أنه لا يكون حافزا للاستثمار لأن ما يعوق الاستثمار هو عدم وجود طلب كافي كما أنه ليس صحيحا أن إعادة التوزيع لصالح الدخول المرتفعة يترتب عليه زيادة الادخار فالزيادة في الدخول المرتفعة تؤدي إلى زيادة استهلاك السلع ،الكمالية التي تستورد معظمها مما يؤدي إلى الإخلال بميزان المدفوعات بالإضافة إلى أنه يضر ضررا بالغا بأصحاب الدخول الثابتة و المحدودة و بالتالي يتنافى مع هدف العدالة الاجتماعية و يؤدي إلى سوء توزيع وتوجيه الموارد الوطنية إذ يشجع على المضاربة في الأصول الحقيقية كالعقارات و تخزين السلع ، و في أسواق سعر الصرف ،و بالتالي تتحول الموارد بعيدا عن مجالات الاستثمار اللازمة للتنمية.

ب -استخدام سياسة التمويل التضخمي بقدر مقبول لتشجيع التنمية يكفي تشجيع المنظمين، ويحول دون الخسائر التي قد تتعرض لها بعض المشروعات، ولا يخشى في نظرهم تحول التضخم المعتدل إلى تضخم طليق، طالما كان في وسع السلطات الحكومية الإشراف على زيادة عرض النقود والسيطرة على الموارد قبل أن تتجاوز الأسعار نقطة الخطر .والجدير بالذكر أن خطورة القوى التضخمية تتوقف على عاملين:

- الأول :درجة مرونة عرض سلع الاستهلاك ،و من خصائص العرض في الدول المتخلفة أنه ضعيف المرونة بصفة عامة - الثاني :مدى قوة النقابات العمالية و غيرها من الكيانات الاجتماعية التي قد تحوز قدرا من النفوذ السياسي يمكنها من رفع الأجور والدخول.[1]

وبالتالي فإن سياسة التمويل التضخمي يكون أثرها محدودا للغاية في التوسع في الاستثمار وإتاحة فرص جديدة والنتيجة النهائية هي ارتفاع مستوى الأسعار.

2-3/مصادر التمويل الخارجية :في حالة عجز المدخرات المحلية عن توفير رأس مال كاف لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية ،تلجأ الدولة إلى الاستعانة برأس المال الأجنبي ،هذا الأخير الذي يعتبر نافعا لتمويل الجزء من برنامج التنمية الذي يحتاج إلى النقد الأجنبي مثل مدفوعات عن إيرادات المعدات و الآلات و خاصة عندما تكون حصيلة الصادرات غير كافية لهذا ،و منه فرأس المال الأجنبي إنما يلعب دورا مساعدا قد تكون له أهميته بحيث يسهل الموقف بصفة خاصة خلال مرحلة الانطلاق و كذلك خلال المرحلة المبكرة من النمو التلقائي الذي يدفع نفسه بنفسه أين تكون الحاجة ماسة إلى الآلات و المعدات و المواد الخام و بعض السلع الاستهلاكية ،في حين أن المشروعات لا تكون قد أصبحت قادرة على إنتاج ما يكفي من أجل التصدير و في مثل هذه الفترة الانتقالية تكون المعونة من رأس المال الأجنبي ذات أهمية عظيمة ،لهذا تعتبر الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال من الدول الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية مسألة ذات أهمية جوهرية

[1] مسعود دراوسي ،**السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ،مرجع سابق ،ص 97.

،حيث أن رؤوس الأموال الأجنبية التي تستفيد منها دولة ما لتمويل تنميتها الاقتصادية يمكن أن تأتي من حكومة أجنبية أو منظمات دولية مكونة خصيصا لهذا الغرض.

رغم أهمية رأس المال الأجنبي و خاصة للبلاد المتخلفة غير أنه هناك اتفاق عام على أن التنمية المستقرة القوية لا يمكن أن تعتمد أساسا على تدفق رأس المال الأجنبي ،فالتنمية يجب أن تقوم على موارد متولدة بواسطة الاقتصاد الوطني ذاته ،و رأس المال الأجنبي يجب ألا يكون سوى مكمل فقط للموارد المحلية و ليس بديلا عنها ،لأن التمويل الأجنبي لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية فقد يطرأ من الظروف ما يؤدي إلى نقصانه أو توقفه أحيانا كنشوب حرب مثلا و لهذا يجب على الادخار الوطني في هذه الحالة أن يكون لديه القدرة على أن يحل محل التمويل الخارجي .[1]

المحور الثاني: السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن للسياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في أوقات الكساد أو أوقات الرواج، وذلك لتأثيرها على مستوى التشغيل، ومستوى الأسعار، ومستوى الدخل الوطني ويمكن إرجاع أهم مصادر الإختلالات التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي إلى نوعين من الأسباب:

1-ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

2-وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار و الأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

وتعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات والإجراءات الأساسية تنحصر أهمها فيما يلي:

أ –أدوات السياسة المالية :من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتفاعا باستخدام السياسة الضريبية و الإنفاقية.

ب –أدوات السياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة ونقتصر هنا على معرفة دور السياسة المالية، وتكون النتائج ناجعة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط بل وأيضا من الناحية التطبيقية ونحن نعلم أن الموازنة العامة للدولة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها عجزا أو فائضا.

الحالة الأولى :ظهور عجز أو فائض في الطلب الكلي

[1] سالكي سعاد ،**دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**–دراسة بعض دول المغرب العربي– ،مرجع سابق ،ص 61 .

أ-عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز(البطالة) :تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع و الخدمات ،و ذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي ،و يترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ،فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية و بالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية.[1]

أما عن طريقة السياسة المالية في علاج هذه المشكلة فيتم عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، و يحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة، و تستخدم السياسة شقيها الضريبي و الإنفاقي، إما كل على حدى أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة، طبقا لطبيعة و حجم المشكلة موضوع المعالجة فتستطيع الدولة من خلال السياسة الانفاقية (التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية و شق الطرقات و المدارس و المستشفيات.....الخ . أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة لذلك يزداد الإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار، أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة.[2]

كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك.

وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج.

ولابد أن نذكر في الأخير أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.[3]

ب-زيادة مستوى الطلب الكلي(التضخم) أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض :في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي أن هناك فائض نقديا زائدا ،حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة و في ظل ظروف ضعف

[1] JOHNSON, Harry Gordon, **On Economic and society**, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975, p240 .
[2] وجدي حسين ،**المالية الحكومية و الاقتصاد العام** ،الإسكندرية ،1988 ،ص224 .
[3] طارق الحاج ،**المالية العامة** ،مرجع سابق ،ص205 .

مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم و ارتفاع الأسعار ،و بالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي و تسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة ،عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع ،كما أن السياسة الاتفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام ،و على ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين ،الجانب الأول هو زيادة الضرائب و الجانب الثاني هو تخفيض النفقات العامة.[1]

1/زيادة الضرائب: هنا نفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة فيترتب على زيادة الضرائب المباشر على الدخل وخاصة التصاعدية منها امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر يتناسب مع حجم الدخل أي اقتطاع جزء من دخول الأفراد الذي كان سينفق على السلع والخدمات المختلفة ومنه تخفيض الطلب الكلي.

ويمكن أن تساهم الضرائب غير المباشرة في الحد من الاستهلاك حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب يترتب عنه انخفاض الطلب الكلي غير أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب، أي الزيادة في الضرائب غير المباشرة تقتصر على السلع التي يؤدي ارتفاع أسعارها على انخفاض الطلب عليها، الأمر الذي يتوقف على مرونة الطلب على مختلف السلع.

فمثلا إذا زادت الضرائب على السلع الكمالية فإنها تؤدي إلى تخفيض الطلب عليها ويتوقف مقدار الانخفاض في الطلب على درجة مرونة الطلب السعرية لهذه السلع.

2/تخفيض النفقات العامة :إن عملية تخفيض النفقات العامة تساهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم ،غير أن تخفيض بعض بنود النفقات العامة يكون صعب المنال مثل خدمات الصحة و التعليم و الأجور....الخ ،و هذا لا يمنع تخفيض بعض النفقات العامة مثل بعض أنواع الاستهلاك الحكومي أو تأجيل تنفيذ بعض الاستثمارات لفترة زمنية قصيرة و نظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من التضخم محدود ،و من ثمة فإن السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي أي الحد من التضخم يجب أن يركز على زيادة الضرائب و خاصة الضرائب المباشرة.[2]

الحالة الثانية :تتمتع القوة الاحتكارية بدرجة كبيرة في تحديد الأسعار، إذ تمارس نقابات العمال وخاصة في الدول المتقدمة ضغوطا كبيرة في رفع الأجور النقدية للعمال وكثيرا ما تنجح في ذلك، الأمر الذي يدفع أصحاب الأعمال إلى رفع أسعار السلع والخدمات بنسبة معينة دون حدوث زيادة مناظرة، و تؤدي هذه الزيادة إلى التضخم الناتج عن دفع التكاليف.

[1] JOHNSON Harry**,** Gorden**,on economie and society**, op-cite, p241.

[2] سمير محمود معتوق أمينة عز الدين عبد الله ،**المالية العامة** ،القاهرة ،ص 345 .

و هذه الحالة تظهر فيها البطالة جنبا إلى جنب مع التضخم ،و قد أطلق عليها في الأدب الاقتصادي مشكلة الكساد التضخمي و قد ظهرت هذه المشكلة في الدول المتقدمة في أواخر الستينات بسبب نفوذ نقابات العمال و رجال الأعمال أين أخذت الأجور اتجاهها التوسعي ،أما في الدول النامية و منها الجزائر فيكون تأثير نقابات العمال ضعيفا ،كما أن سياسة الأجور تتبع سياسات الدولة في الغالب ،غير أن هذه الدول تتبنى برامج تنموية طويلة الأجل فتواجه بعض الاختناقات كأن لا تحصل على عوامل الإنتاج النادرة كالعمالة الماهرة والفنية أو وجود نقص في المواد الأولية و قطع الغيار أو عدم توفر شبكة الطرق و المواصلات.... الخ ،مما يؤدي إلى عرقلة الإنتاج و انخفاض إنتاجية الاستثمارات في الوقت الذي يزيد فيه الطلب لعوامل متعددة كزيادة عدد السكان أو زيادة الإنفاق الحكومي أو غيرها ،و في ظل هذه الظروف فإن استخدام السياسة المالية للتحكم في ظروف الطلب لا يمكن أن يحقق العمالة الكاملة و استقرار الأسعار ،و عليه فإن السياسة المالية التي ينبغي استخدامها في ظروف الدول النامية تتمثل في الآتي:

-استخدام برامج الإنفاق العام في توفير فرص التعليم و التدريب الفني لجانب من قوة العمل التي تفتقد إلى التدريب اللازم إلى الوظائف الجديدة ،و من شأن هذه السياسة تخفيض معدل البطالة ،بالإضافة إلى محاولة التوسع في بعض المشروعات ذات النفع مثل السكن والصحة وغيرها والتي تؤدي إلى زيادة في مرونة الإنتاج عرض الإنتاج الكلي و اختفاء كثير من نقاط الاختناق.

- تبني الدولة من خلال السياسة المالية سياسة ربط بين الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية و من شأن هذه الزيادة تخفيض معدل التضخم.

-اعتماد سياسة ضريبية تشجع على الادخار و الاستثمار من خلال المنح الاستثمارية و الإعفاءات الضريبية و التشجيع بصفة أساسية على التنمية.[1]

المحور الثالث: السياسة المالية والعدالة الاجتماعية

كانت ولا زالت قضية العدل الاجتماعي من القضايا الهامة التي شغلت الذهن البشري على مر العصور والأزمان، نظرا لأن البشرية قد مرت بظلم اجتماعي طغى عليها لقرون عديدة، و قاست من ورائه ويلات عديدة حطت من كرامة البشرية، و قسمت الناس إلى طبقات كثيرة، كل حسب ما يملك من مال، فمن قل ماله نقصت كرامته، و من كثر ماله ارتفعت مكانته و كرامته في المجتمع.

وإزاء تلك الأهمية القصوى للعدالة الاجتماعية، فإننا سوف نتناولها في الفكر المعاصر أولا، ثم في الفكر المالي الإسلامي

[1] مسعود دراوسي ،**السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ،مرجع سابق ،ص 82-83 .

1/العدالة الاجتماعية في الفكر المالي المعاصر: إن كثير من الكتب يستخدم فيها تعبير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي الحقيقة يقصدون بالتنمية الاجتماعية العدالة الاجتماعية، ويظهر ذلك في تحليلاتهم التي تنصب على عدالة توزيع الدخول.

1.1/مفهومها: – يثير مصطلح العدل الاجتماعي الكثير من المشاكل والصعوبات عند محاولة مدلوله العلمي، إذ العدالة مفهوم ذاتي، غامض، نسبي، قابل للتغيير والتعديل وفق آراء الكتاب في كل زمان ومكان، وهو لا يخضع للتحليل الاقتصادي للبحث، رغم محاولات العديد من الاقتصاديين لإخضاعه، لذلك اكتفى البعض بترك مهمة تحديده للفلاسفة والشعراء ورجال السياسة.[1]

–تعني تكافؤ الفرص مع ترك المواهب تعمل بعد ذلك بما لا يتعارض مع تعاليم الدين أو القانون أو العرف السائد، ذلك أن المساواة الاقتصادية بمعناها الحرفي الضيق تصطدم مع الفطرة، وتتعارض مع اختلاف البشر في المواهب والقدرات.[2]

–لها مفهوم نسبي، وينبغي أن يكون هدفه هو ضمان توفير الحاجات الضرورية اللازمة للحياة لكل فرد في المجتمع، على أن يكون ذلك في حدود الدخل القومي المتاح للمجتمع، حيث لا تتسع الفجوة بين مستويات الدخول بصورة فجة، حيث يشاهد سكان القبور وسكان القصور في مكان واحد وفي مجتمع واحد.[3]

2.1/دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية: نظرا لأهمية تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، فإنه أصبح لزاما على الدولة أن تقوم بتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد مجتمعها، ولا تتركه مبادرات الأفراد وذلك من خلال سياستها المالية وأدواتها المتعددة على النحو التالي:

1.2.1/دور الضرائب في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل: يتجه الاقتصاديون التقليديون في تحديد من يتحمل عبئ الضريبة، وبالتالي في تحديد الآثار التوزيعية للضريبة اتجاها بسيطا وواضحا، فهم يرون أن عبء الضرائب المباشرة يقع على المكلف قانونا بأدائها، أي على أصحاب الدخول والثروة، وهو ما يعني أنها تؤثر في إعادة توزيع الدخل القومي عن طريق تخفيض دخول المنتجين، ويرون أن عبئ الضرائب غير المباشرة تقع على المستهلكين.

وهو ما يعني أنها تؤدي إلى إعادة التوزيع عن طريق رفع أثمان المنتجات، وبالتالي عن طريق دخول المستهلكين، ذلك أن المستهلك يدفع ثمن السلعة مضافا إليه الضريبة. ويعني هذا الاتجاه أن الضرائب المباشرة تؤثر

[1] محمود خليل أحمد محمدين ،**دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية** ،الناشر وكالة مراكو للإعلام و التسويق ،القاهرة ،بدون رقم طبعة ،1991 ،ص 16 .

[2] محمود خليل أحمد محمدين ،نفس المرجع ،ص 17.

[3] هشام مصطفى الجمل ،**دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر –دراسة مقارنة–** ،دار الفكر الجامعي الإسكندرية ،بدون رقم طبعة ،ص 362 .

في أثمان المنتجات خلال خفض الدخول وأنها تعمل لذلك على خفض هذه الأثمان، و أن الضرائب غير المباشرة تؤثر في الدخول من خلال رفع أثمان المنتجات، و أنها تعمل لذلك على خفض هذه الدخول.

فالضرائب المباشرة تمارس آثارها في إعادة توزيع الدخل القومي من خلال تأثيرها في الدخول النقدية، إذ هي تؤدي إلى تخفيض هذه الدخول، ومن ثم تقلل من حدة التفاوت في التوزيع، لذلك فإن الضرائب على الدخل وعلى التركات وعلى رأس المال ذات أثر فعال في إعادة توزيع الدخل القومي في غير صالح أصحاب الدخول المرتفعة.

أما الضرائب غير المباشرة فإنها تمارس آثارها في إعادة توزيع الدخل القومي من خلال تأثيرها على الدخول الحقيقية إذ هي تدفع أثمان المنتجات و تزيد من درجة التفاوت في التوزيع لأنها تؤدي إلى تخفيض المركز النسبي لأصحاب الدخول المنخفضة و المحدودة حيث أنها تنقص من دخولهم الحقيقية بدرجة كبيرة بحيث لا ينبغي لهم ما يدخرونه خاصة و أنهم يخصصون الجزء الأكبر من دخولهم للإستهلاك .لذلك يمكن القول أن الضرائب غير المباشرة تعد ضرائب غير عادلة لأنها تتناسب تناسبا عكسيا مع القدرة التكليفية للممولين ،حيث أنها تصيب في الغالب الموارد الضرورية ، و من ثم لا يوجد تناسب بين ما يدفع من ضرائب على الاستهلاك و بين دخل الممولين ،و تكون النتيجة اشتداد وطأة الضرائب غير المباشرة على ذوي الدخول الصغيرة منها على ذوي الدخول الكبيرة .و يلاحظ أن التوسع في فرض هذه الضرائب يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الغنية في المجتمع .[1]

2.2.1/دور النفقات العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية: لا جرم أن النفقات العامة تؤثر في توزيع الدخل القومي بين الأفراد، ويتم تأثير الدولة في توزيع الدخل القومي على مرحلتين، المرحلة الأولى وهي ما تعرف بمرحلة التوزيع الأولى للدخل، والمرحلة الثانية هي مرحلة إعادة توزيع الدخل بين الأفراد بصفتهم مستهلكين.

أ/دور الدولة في التوزيع الأولي للدخل: تستطيع الدولة أن تجري نفقاتها العامة على نحو تؤثر فيه على حالة التوزيع الأولي للدخل بين الأفراد بصفتهم منتجين للسلع والخدمات، وهذا ما يظهر بوضوح في النفقات الحقيقية التي تساهم في إضافة دخول جديدة بالطرق التالية:

-عن طريق إنتاج الخدمات العامة المنتجة للمنافع الجماعية، وهذه المنافع تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد الحقيقية نتيجة لإشباع جزء من حاجاتهم.

-عن طريق إنتاج السلع بمعرفة المشروعات العامة، ويحدث هذا الأثر عن طريق الاستثمارات العامة مما ينتج عنه دخول جديدة لعوامل الإنتاج.

[1] هشام مصطفى الجمل ،**دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر –دراسة مقارنة–** ،مرجع سابق ،ص 363-364 .

-عن طريق تشجيع الحافز على إنتاج السلع بمعرفة المشروعات الخاصة والتي تتم عن طريق الإعانات العامة الاقتصادية.

ب/تدخل الدولة في إعادة التوزيع (التوزيع النهائي): قد تتدخل الدولة لإحداث تعديلات على حالة التوزيع الأولى، أي تلجأ إلى توزيع الدخل القومي مرة ثانية بين المستهلكين، وهذا ما يعرف بالتوزيع النهائي، وذلك باستخدام النفقات العامة إذا ما رأت عدم ملائمة التوزيع الأولي من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.[1]

***ويتخذ إعادة توزيع الدخل القومي أحد الاتجاهات الآتية:**

-إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية المختلفة للحد من التفاوت بين الطبقات. وهذا هو الاتجاه الغالب في البلاد الرأسمالية المتقدمة.

-إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف عوامل الإنتاج أي بين مختلف مصادر الدخل، وهي العمل ورأس المال والأراضي.

-إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف قطاعات الإنتاج المختلفة، وهي الزراعة والصناعة والخدمات. وهذا الاتجاه كثيرا ما يحدث في البلاد الرأسمالية، حيث تعمل هذه البلاد على زيادة الدخول الزراعية لانخفاض معدل النمو الزراعي عن الصناعي.

-إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف الأقاليم لصالح المناطق التي لا تتمتع بميزات نسبية من حيث الموارد الطبيعية.[2]

2/العدالة الاجتماعية في الفكر المالي الاسلامي: ولأن موضوع العدالة الاجتماعية واسع المجال، متشعب الأطراف، فقد تناولناه في المجال الاقتصادي المالي لذا سنتطرق للعدالة الاجتماعية في الإسلام، ما المقصود منها، وما دور السياسة المالية الاسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك على النحو التالي:

1.2/مفهومها: -التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع، دون تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو اللون وغيرها.[3]

-إعادة التوزيع تعني أن هناك اختلالا أو تفاوتا حدث في المجتمع لابد من علاجه، وهذا التفاوت الذي نشأ في المجتمع، سواء في الدخل أو الثروة، إنما يرجع إلى عدة عوامل بعضها يقره الشرع والأخرى لا يقرها.[1]

[1] زكريا محمد بيومي ،**مبادئ المالية العامة** ،ص 185-186 .

[2] زكريا محمد بيومي ،نفس المرجع ،ص 186-187.

[3] السيد عطية عبد الواحد ،**دور السياسة المالية الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية** ،مرجع سابق ،ص 614 .

*فالعوامل التي تؤدي إلى التفاوت ويقرها الشرع ويتفق معها هي (الميراث–الهبة–الوصية–ما تفضى إليه المعاملات الشرعية من مكاسب–التفاوت المبني على اختلاف قدرات البشر و مواهبهم–مستوى الثقافة و التعليم–و غيرها من العوامل الأخرى) بينما العوامل المنافية للشرع و يحذر منها الإسلام (الاحتكار–الربا–السرقة–الغضب–و غيرها من الأنشطة المحرمة الأخرى)، و إقرار الإسلام للعوامل الأولى لأنها تهدف إلى تنمية المجتمع و رقيه، بينما تحريمه للثانية، لأنها تؤدي إلى إشاعة الفساد و تؤدي إلى الهلاك في المجتمع الاسلامي.[2]

2.2/دور السياسة المالية الاسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية: تستطيع السياسة المالية الاسلامية أن تساهم مساهمة فعالة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق أدواتها المتعددة، وعلى رأسها الزكاة وغيرها من الأدوات الأخرى التي لا تتوافر لغيرها، خاصة وأن بعض مصارف تلك الأدوات كالزكاة محددة، وهي منصرفة إلى المئات المعدمة كالفقراء والمساكين.

وإذا كان الاسلام يقر التفاوت بين البشر القائم على العوامل المشروعة، إلا أنه عند وجود فقر مدقع وغنى فاحش، أو بعبارة أخرى عند حدوث اختلال في توزيع الدخل والثروة للمجتمع، نراه يتدخل لإعادة توزيع الدخل والثروة بين الأفراد–من خلال سياسته المالية–ويقوم منهجه على مبدأين أساسيين هما:

1.2.2/دور السياسة المالية الاسلامية في تحقيق المساواة التامة بين الأفراد: وهذا من خلال الزكاة التي تستطيع أن تلعب دورا هاما في إعادة توزيع الدخل والثروة، فهي تعد تكليف ديني ومالي في نفس الوقت، حيث تقتطع جزءا من أموال الأغنياء وثرواتهم لتوزع على الفقراء والمساكين.

و من مزايا هذه الفريضة أنها فرضت على أصناف متعددة من المال ،و بأسعار مختلفة تتناسب مع كل مال ،و تجبى بطرق مختلفة و في أوقات مناسبة ،كما تتمركز مصارفها المحدودة على الأشخاص الذين هم في حاجة حقيقية إلى المال ،و لذا فإن الزكاة تعتبر فريضة شاملة ،و مما يزيد من فعاليتها أنها ضريبة متجددة تجب كل عام ،فاستمرارها يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية و إلى جواز الزكاة يوجد العديد من الموارد الأخرى ،و التي تستطيع أن تحقق بها الدولة العدالة الاجتماعية و إعادة توزيع الدخل ،كالخراج و الجزية و العشور و غيرها ،و كالتوظيف الذي يوظفه ولى الأمر على أغنياء المسلمين عند عدم كفاية تلك الموارد لإشباع الحاجات الضرورية للأفراد .

إذن فالعدالة الاجتماعية في الاسلام هي مسؤولية الحاكم والمجتمع والأفراد جميعا، ويؤكد ذلك قول عمر رضي الله عنه **"لئن عشت إلى العام المقبل لألحقن آخر الناس بأولهم حتى نستوي في الكفاف"** [3]

[1] محمود خليل أحمد محمدين ،**دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية** ،مرجع سابق ،ص 273–274 .

[2] هشام مصطفى الجمل ،**دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر –دراسة مقارنة–** ،مرجع سابق ،ص 367–368 .

[3] هشام مصطفى الجمل ،نفس المرجع ،ص 371–372 .

2.2.2/دور السياسة المالية الاسلامية في تحقيق التفاوت المقيد أو المنضبط: إن التفاوت المقيد أو المنضبط هو الذي يسمح به الاسلام بالقدر الذي يحفز على العمل ويحقق التكامل لا التناقض، والتعاون لا الصراع، وبعبارة أخرى بالقدر الذي لا يكون فيه التفاوت فاحشا، مما يخل بالتوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع.

فموجب العدالة الاجتماعية ليس التسوية المطلقة بين الناس، إنما موجبها أن يتساوى الناس في تهيئة الفرص، فيتوافر التعليم المثمر لكل الناس حتى تظهر القوى، ويسند لكل إنسان ما يصلح له من عمل، وهذا هو التنظيم الجماعي السليم الذي يتوافر فيه إنتاج كل القوى من غير أن تهمل قوة أو تعمل فيها دون طاقتها.

وعليه يمكن القول بأن الاسلام بعد أن أقر التفاوت، وجعله يقرب بين الناس ويتعاونون يخدمون بعضهم، فيجعل الأساس في التوزيع الاسلامي هو الحاجة، بمعنى ضمان حد الكفاية لكل مواطن أولا ثم الملكية والعمل ثانيا، ومن حق ولي الأمر التدخل لإعادة التوازن بين أفراد المجتمع كلما افتقد هذا التوازن.

وبتحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع تتحقق العدالة الاجتماعية ويشيع في ربوع المجتمع الاسلامي السلام الاجتماعي (الأمن العام) وتنفي ظاهرة التمييز الطبقي من المجتمع سواء على مستوى الدول أو على مستوى الأفراد.

ولهذا وضع الاسلام وسائل لضبط التفاوت وحفظ التوازن الاقتصادي بين الأفراد وهي كالتالي:

أ-عدم السماح بالثروة أو الغنى إلا بعد ضمان حد الكفاية لا الكفاف.

ب-عدم السماح باستئثار أقلية بخبرات المجتمع.

ج-إعادة التوزيع عند افتقار التوازن.[1]

خلاصة:

إن المتتبع للسياسة المالية منذ ظهور بوادرها في العصر الفرعوني إلى ما وصلت إليه الآن قد شهدت تطورات جوهرية أين أصبحت أداة الدولة لتوجيه الإنتاج والإشراف على النشاط الاقتصادي دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر.

حتى وإن تميزت بشيء من الحياد في فترة ما أو في نظام ما، لابد أن يعترف بمدى أهميتها على المستوى الكلي، إذ أنها ساهمت في تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب مثلا وإعادة توزيعها كأسلوب لإعادة توزيع الثروة، ومن ثم تحقيق العدالة والمساواة كما أن السياسة المالية تشكل أحد أهم ركائز السياسة

[1] هشام مصطفى الجمل ،**دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر –دراسة مقارنة–** ،مرجع سابق ، ص 372-375 .

الاقتصادية للدولة حيث تعمل على تحقيق التوازن من خلال التحكم في المال الذي يمثل عصب الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال مجموعة الإجراءات والسياسات المختلفة التي تتشكل منها السياسة المالية لكل دولة.

وأخيرا يمكن القول أن السياسة المالية كانت و لا تزال محطة أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها من أدوات الدولة للتدخل و التحكم و كذا التوجيه لمختلف قطاعاتها بهدف تحقيق التنمية و الاستقرار الاقتصاديين و الوصول إلى العدالة الاجتماعية.

قائمة المراجع: –باللغة العربية:

1/باهر محمد غنم، المالية **العامة ومبادئ الاقتصاد المالي**، دار النهضة العربية القاهرة،1988 .

2/بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطوير الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى،2008 .

3/رياض الشيخ المالية **العامة**، **مطابع** الدجوى، القاهرة ،1989.

4/زكريا محمد بيومي، **مبادئ المالية العامة**، القاهرة ،1990.

5/سالكي سعاد، دور **السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**–دراسة بعض دول المغرب العربي–، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية ،2010-2011.

6/سمير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، المالية **العامة**، القاهرة ،1988.

7/السيد عطية عبد الواحد، دور **السياسة المالية الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، دار النهضة، عمان ،1990.

8/طارق الحاج، المالية **العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،1999 .

9/علي لطفي، التنمية **الاقتصادية**، مكتبة عين الشمس، القاهرة،1980 .

10/فرهاد محمد علي الاهدن، **التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي**، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، بدون تاريخ نشر.

11/كمال بكري، مبادئ **الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت ،1986 .

12/محمد زكي شافعي، التنمية **الاقتصادية** دار النهضة العربية،1980 .

13/محمد مبارك حجير، السياسة **المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ نشر.

14/محمود خليل أحمد محمدين، دور **السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية**، الناشر وكالة مراكو للإعلام والتسويق، القاهرة، بدون رقم طبعة ،1991.

15/مسعود دراوسي، السياسة **المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، حالة الجزائر 1990-2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2005-2006.

16/هشام مصطفى الجمل، دور **السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر –دراسة مقارنة–**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، بدون رقم طبعة.

17/وجدي حسين، المالية **الحكومية والاقتصاد العام**، الإسكندرية،1988 .

–باللغة الأجنبية:

1/JOHNSON, Harry Gordon, **On Economic and society**, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975.